



# علان منطقة مهیئة لجر



المحلية والأجنبية في مجال الصناعات التصديرية والأنشطة التجارية والتخزين والشحن والخدمات المساعدة، ومحطة دولية للشحن البحري والجوي في المنطقة، ومركز دولي للتجارة. وقال التقرير إن المنطقة الحرة بعدن تستطيع أن تجذب الكثير من الأنشطة التجارية الصغيرة التي لم تعد مجدية لمنطقة دبي وبالذات فيما يخص توفير السلع الرخيصة التي تحتاجها دول القرن الأفريقي والتي يتم الحصول عليها من دبي في الوقت الحالي خاصة وأن دول القرن الأفريقي لا تمتلك موانئ متطورة وبالتالي يمكن استيراد جزء كبير من احتياجاتها من اليمن، وعلى هذا الأساس يتوقع أن تصبح المنطقة الحرة بعدن من أهم مراكز النمو ومناطق الجذب للاستثمارات المحلية والخارجية في اليمن.

## المنطقة الصناعية

وقال رئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور محمد حمود الودن إن المنطقة الحرة قامت بإعداد الدراسات والتصاميم الهندسية لعدة مشاريع وبحسب المواصفات والمقاييس العالمية المتبعة في مختلف المجالات، ومن بينها مشروع المنطقة الصناعية التخزينية في القطاع (ج)، والذي خصص له مساحة تقدر بـ ٦٨٧ هكتار.

وأشار إلى أن اليمن تشهد تسارعاً كبيراً في إنجاز برامج التنمية في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية منها، بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين، ومن أجل ذلك أنجزت الدولة العديد من خدمات البنية التحتية بهدف جعل المناخ الاستثماري مهيئاً لإقامة كافة الأنشطة الصناعية والخدمات وكذلك جذب المستثمرين من الدول الشقيقة والصديقة. وأكد الودن أن مناخ الاستثمار في اليمن يحظى برعاية وإشراف فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، والذي يعمل باستمرار على تذليل أي صعوبات وتطوير منظومة التشريعات والقوانين، التي تساعد على حرية واتساع وتعدد الأنشطة الاستثمارية، بما يعود بالمنفعة الاقتصادية على الوطن والمستثمرين. وتابع "وقد أدركت اليمن أن التنمية لا تكون ناجحة إلا من خلال تضاف

السياحية والأيدي العاملة المدربة والماهرة، وشبكة المواصلات الداخلية، والإدارة الحديثة والمؤهلة.

## تحفيز الاستثمارات

وبهدف تشجيع

المستثمرين الأجانب على الاستثمار في اليمن قامت الحكومة باتخاذ عدد من الخطوات المحفزة للاستثمارات الخارجية والتي من بينها إنشاء المنطقة الحرة بعدن. وتعد عدن واحدة من أهم الموانئ في العالم لما تتمتع به من مزايا وإمكانيات، ونتيجة لتلك المزايا فإن المنطقة الحرة بعدن تحتل أولوية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، وتتسعى الحكومة إلى تطوير إستراتيجي للمنطقة الحرة وتطوير محطة الحاويات وفقاً للمعايير الدولية ورفع طاقتها إلى ١,٥ مليون حاوية سنوياً، وإنشاء قرية البضائع والشحن الجوي لتلبية احتياجات التجارة المحلية وإعادة التصدير، وإقامة البنية التحتية للمنطقة الصناعية والنخزينية ومنطقة الصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية، وكذلك تطوير منشآت أحواض جافة في ميناء عدن بهدف تعزيز القدرة التنافسية للميناء في مجال الشحن الجوي. وأشار التقرير إلى أنه رغم ما يواجهه تطوير المنطقة الحرة بعدن من حدة التنافس بين مثيلاتها في المنطقة ومحدودية البنية التحتية والبناء المؤسسي والقدرات البشرية فإنه يتوقع أن يسهم التطوير الإستراتيجي للمنطقة الحرة بعدن في تحويلها إلى منطقة لجذب الاستثمارات

إعلان عدن منطقة تجارة حرة بموجب قانون المناطق الحرة رقم ٤ لعام ١٩٩٣ على نحو تصبح قادرة على تلبية كافة خدمات الأعمال التجارية والصناعية، وبالتالي تكتسب عناصر الميزة التنافسية

## تفعيل دور المنطقة الحرة

### في أنشطة التخزين وإعادة الصادرات وربط نشاطها بالموانئ اليمنية الأخرى



والنسيبة معاً، من جانب آخر تتوفّر في المنطقة الحرة الهياكل والبنى التحتية حديثة التجهيز والتي يتوقف عليها نجاح وفعالية المنطقة الحرة في جذب رؤوس الأموال مثل توفّر المطارات والموانئ الحديثة ذات التجهيزات العالمية، ومستودعات التخزين المجهزة ذات السعة الكبيرة، ووسائل الاتصال السريعة وخدمات السفن وتموين الوقود وتفرغ البضائع، كما تتوفّر الفنادق والمنتزهات

وركزت المصوفاة على تعديل القوانين والسياسات المتبعة حالياً في مجال النقل الجوي واتباع سياسة الأجواء المفتوحة بدء من مطاري عدن والحديدة أمام حركة الشحن الجوي، وذلك من خلال متابعة إقرار قانون الطيران المدني المعدل في مجلس النواب بعد أن تم إقراره من قبل مجلس الوزراء، والاستمرار في الترويج وجذب شركات الطيران لاستخدام مطاري عدن والحديدة التي تم تحرير الأجواء فيها للشحن والركاب منذ منتصف عام ٢٠٠٦، إلى جانب تحرير الأجواء في مطارات تعز والمكلا وسيئون ومطار صنعاء الدولي.

## نشاط تجاري دولي

وارتبطت عدن كميناء تجاري هام بالنشاط التجاري الدولي منذ فترة مبكرة من التاريخ والتي تعود إلى عام ١٨٥٠، وأكد تقرير حكومي أن المنطقة الحرة بعدن تمتاز بعدد من المقومات الطبيعية وغير الطبيعية التي تؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية، ووفقاً للتقرير فإن الموقع الجغرافي في ملتقى الخطوط العالمية التي تمر بالبحر الأحمر إلى المحيط الهندي، يؤهلها لأن تكون حلقة الربط والتواصل التجاري والاقتصادي بين

قارات العالم، بما فيها العالم القديم والعالم الجديد ودول الشمال ودول الجنوب، وهذا التميز في الموقع الجغرافي له دلالاته البالغة الأهمية من الناحية الاقتصادية، فهو أفضل وأقصر طرق التجارة الدولية الذي يربط بين الشرق والغرب، والذي يترتب عليه توفير الوقت وتكاليف الوقود والنقل والتأمين. وفي إطار الجهود الرامية لاستعادة ميناء عدن لمكانته التجارية والدولية أعيد مجدداً

تترافق احتمالات شعبنا اليمني بالذكري الأربعين لاستقلال جنوب الوطن عن بريطانيا ورحيل آخر جندي بريطاني عن ترابه الغالي في ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٦٧، مع جهود حكومية متواصلة لإعادة الاعتبار إلى العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن وتطويرها وتنميتها وتعزيز دور مدينة عدن كمينطقة حرة ومركز تجاري على المستويين المحلي والإقليمي بل والدولي، وبما يمكنها من استثمار واستغلال موقعها الجغرافي المتميز الاستغلال الأمثل.

## كتب / جمال مجاهد

وتضمنت المصوفاة الوزارية التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية عدة إجراءات تنفيذية للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ لمواصلة الاهتمام بالمناطق الحرة والصناعية ومناطق التجارة وفي المقدمة المنطقة الحرة بعدن وبما يعزز دورها في خدمة الاقتصاد الوطني. وتشمل تلك الإجراءات الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنمية الصادرات غير النفطية، ومواصلة جهود التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة لدول تجمع صنعاء وسرعة حسم تشغيل ميناء المنطقة الحرة بعدن، وتنفيذ مشروع تطوير منطقة الخزن بالمنطقة الصناعية الحرة بعدن، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع قرية الشحن الجوي بعدن من خلال مشروع تطوير ٧ ملايين متر مربع، والبحث عن شراكات واستثمارات للتطوير في المناطق الصناعية والسياحية والعقارية بالمنطقة الحرة بعدن من خلال مشروعات استثمارية خاصة أو بنظام POT أو بالشراكة، وتنوع أشكال ومواقع المناطق الحرة في المنافذ وداخل البلاد.

وأكدت مصوفاة البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية على تفعيل دور المنطقة الحرة في عدن وخاصة في أنشطة التخزين وإعادة الصادرات وربط نشاطها بالموانئ اليمنية الأخرى، عبر إنشاء قرية شحن في المنطقة الحرة بعدن، ومتابعة إقرار اتفاقية الامتياز لتشغيل وتطوير ميناء الحاويات وكذا اتفاقية الشراكة الإستراتيجية لتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية في ميناء عدن.

